

القضاء الإسباني يواصل تحقيقه ضد مجرمي حرب إسرائيليين



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

28/02/2009

أفاد مصدر قضائي بمدريد بأن القضاء الإسباني قرر مواصلة التحقيق ضد وزير إسرائيلي سابق ومسئولين عسكريين سابقين بجيش الاحتلال الإسرائيلي في تُهم ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة.

وأوضح المصدر أنّ القاضي الإسباني فرناندو أندرو اتخذ هذا القرار بعد دراسة وثائق جديدة والحصول على أخرى مترجمة من قبل سفارة إسرائيل بمدريد.

ويتهم القضاء الإسباني المسؤولين الإسرائيليين بالتورُّط في اغتيال الشهيد صلاح شحادة قائد "كتائب الشهيد عزّ الدين القسام" الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" بغزة في يوليو 2002.

ويسعى القاضي أندرو لإرسال إنابتين قضائيتين، الأولى للإخطار ببدء المتابعة القضائية ضد وزير الدفاع السابق بنيامين بن إيعازر، وستة من كبار المسؤولين العسكريين، والثانية لطلب التوجه إلى غزة لاستجواب الشهود وأقرباء الضحايا.

وكان القاضي الإسباني قد قبل في يناير الماضي البحث في دعوى رفعها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يتهم فيها مسؤولين إسرائيليين بقتل 15 فلسطينيًا بينهم تسعة أطفال، أثناء عملية اغتيال شحادة، التي نفذت بإلقاء قبلة ترن ملثًا من المتفجرات بواسطة طائرة من طراز إف 16 على منزله المتواجد في حيّ مكتظ بالسكان.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية في وقت سابق أن من بين المطلوبين للقضاء الإسباني إضافة لـ "بن إيعازر" هناك وزير الأمن الداخلي أفي ديختر الذي كان آنذاك رئيسًا لجهاز الأمن العام.

وتشمل اللائحة أيضًا رئيس الأركان السابق النائب موشيه يعالون ورئيس الأركان السابق دان حالوتس الذي كان قائدا ل سلاح الجو، ورئيس مجلس الأمن القومي سابقًا غيورًا أيلند والسكرتير العسكري لوزير الدفاع آنذاك ميخائيل هرتسوغ.

وكان ستة من الناجين في عملية اغتيال شحادة قدموا بتاريخ 24 يونيو 2008 شكوى في إسبانيا استنادًا إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية، من أجل التحقيق في الجرائم وتحديد المسئوليات الجنائية الشخصية للمسؤولين المفترضين عن ارتكاب الجرائم.

وأثار فرار القاضي الإسباني قلقًا كبيرًا في إسرائيل، وبشرت وزارتا الخارجية والعدل الاتصالات لتجنيد مجموعة من كبار السياسيين ورجال القانون في إسبانيا وأوروبا عمومًا لإجهاض هذا القرار وإلغاء المحاكمة.

ووفقًا للقانون الإسباني، فإنّ القواعد التي تمكن بموجبها ممارسة الولاية القضائية الدولية في إسبانيا لا تتطلب وجود الأشخاص المتهمين في الدولة، ويمكن إجراء هذا التحقيق طالما أنّ هذه الجرائم لم يتم التحقيق فيها في إسرائيل بأثبات الأصول القانونية.

وأبقت المحكمة الوطنية الإسبانية على وصية القضية كجريمة حرب، ولكنها لم تستبعد إمكانية توسيع هذه الوصية إلى جرائم ضد الإنسانية في حال أثبت التحقيق ما يدلّ على مثل هذا التصنيف.